

التحولات الاقتصادية والقانونية في التأمين الجزائري

Economic and Legal Transformations in Algerian Insurance

زناخي فوزية*

مخبر MIFMA، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت – الجزائر

fouzia.zenakhi@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ النشر: 2026/05/25

تاريخ القبول للنشر: 2026/05/22

تاريخ الاستلام: 2026/05/01

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع و تطور سوق التأمين في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية التي مر بها القطاع قبل و بعد الأمر 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، كما تسعى الدراسة إلى تحليل هيكلية السوق من حيث توزيع الأقساط حسب الفروع لاسيما التأمينات على الأضرار و التأمينات الشخصية و دور الدولة في ضبط السوق و تعزيز المنافسة و الشفافية.

توصلت الدراسة إلى أن سوق التأمين الجزائري لا يزال يعاني من ضعف التنوع في المنتجات التأمينية، و هيمنة التأمينات الإجبارية على حساب التأمينات الاختيارية، كما أظهرت النتائج أن الإصلاحات القانونية ساهمت في تحسين السوق لكنها لم تنعكس بالشكل الكافي على توسيع قاعدة المؤمن لهم.

الكلمات المفتاحية: التأمين، الإطار القانوني، المؤمن، شركات التأمين، الإصلاحات.

تصنيفات JEL: G22, K23, G28.

Abstract:

the economic and legal transformations experienced by the sector before and after the Order No 95-07 of 25th January 1995 concerning insurance. The study also seeks to examine the market structure in terms of the distribution of premiums by lines of business, particularly non-life insurance and personal (life) insurance, as well as the role of the State in regulating the market and promoting competition and transparency

The findings indicate that the Algerian insurance market continues to suffer from limited diversification of insurance products and the predominance of compulsory insurance at the expense of voluntary insurance. The results further show that legal reforms have contributed to improving the market framework; however, they have not been sufficiently reflected in the expansion of the insured base.

Keywords: Insurance, Legal Framework, The believer, Insurance Companies, reforms.

Jel Classification Codes: G22, K23, G28.

* زناخي فوزية.

1. مقدمة:

يعد التأمين من أهم مظاهر التعاون الدولي حيث يغطي الأخطار التي تصيب الدخل و الثروات بالنقص أو الفقد أو التلف. و زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية و تختلف أهميته الاقتصادية باختلاف أنواعه و عناصره فالتأمين في المشاريع الاقتصادية له أهمية بالنسبة للمصلحة الفردية، أما التأمين على الحياة فهو ينعكس بصفة إيجابية على الجانب الاجتماعي و مدى تحقيق الاستقرار و الترابط العائلي، فشركات التأمين تقوم بإصدار وثائق التأمين لفائدة المؤمن لهم تتضمن قيمة القسط أو الاشتراك الذي عليهم دفعه مقابل التغطية المتمثلة في التزامها بدفع التعويضات في حال تحقق الخطر المؤمن عليه خلال فترة معينة.

شهد قطاع التأمين العديد من الإصلاحات فرضتها السياسات الاقتصادية المختلفة فمنذ الاستقلال حتى اليوم اهتمت الجزائر بإعادة تنظيم هذا القطاع الذي عرف تطورا ملحوظا توج بإصدار مجموعة من النصوص التشريعية و التنظيمية المؤطرة له، و كان أهم إصلاح في قطاع التأمينات هو الأمر 07-95 المؤرخ في 25 جانفي 1995.

1.1 إشكالية البحث:

"في ظل التطورات التاريخية والقانونية التي عرفها قطاع التأمين في الجزائر منذ الاستقلال، ومع التركيز الكبير للسوق على التأمينات التقليدية واحتكار الشركات الكبرى، كيف يمكن تطوير سوق التأمين الجزائري في تحقيق تغطية أوسع ومساهمة أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟".

2.1 أسئلة البحث:

و يتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التأمين؟
- ما هي أهم القوانين التي أثرت في تنظيم سوق تأمين بالجزائر؟
- كيف توزع الأقساط والمطالبات بين مختلف فروع التأمين في السوق الجزائري؟

3.1 فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الآتية: "تنوع منتجات التأمين إلى جانب دعم المنافسة بين الشركات، يمثل السبيل لتحسين أداء السوق الجزائري للتأمينات و زيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"

4.1 أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من مجموعة من الاعتبارات التي تعالج موضوع قطاع التأمين في الجزائر و ما شهده من تغيرات عميقة نتيجة انتقاله نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، و ما صاحبه من إصلاحات تشريعية و تنظيمية. من جهة أخرى يسعى هذا البحث إلى تحليل أثر هذه التحولات على أداء شركات التأمين و مدى مساهمتها في تطوير الخدمات التأمينية بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة.

5.1 أهداف البحث:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للتأمين.
- محاولة معرفة المسار التاريخي لقطاع التأمين بالجزائر.
- دراسة توزيع الأقساط و المطالبات بين فروع التأمين المختلفة.

5.1 منهجية البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، و تحقيق الهدف المرجو من هذا البحث، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي.

2. مفهوم التأمين:

1.2. تعريف التأمين:

يعرف التأمين بأنه وسيلة قانونية يترتب عليها التزامات معينة و تنشأ حقوقا معينة للطرفين المتعاقدين، فالتأمين يقوم على أساس توزيع الخسائر المالية التي تصيب إحدى الأشخاص على عدد كبير من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر (سيد، 2015، صفحة 33). فهو عقد بمقتضاه يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه عن خسارة، أو تلف أو مسؤولية في حلة وقوع حادث و ذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن (محمود، 1993، صفحة 31).

أما نيت فقد عرفه " التأمين عمل من أعمال التنظيم و الإدارة، و ذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إل حد مرغوب....فالتأمين ما هو إلا تصوير لمبدأ استبعاد عدم التأكد، و ذلك في مجموعات من الحالات بدلا من التعامل في حالات منفردة" (الحكيم، 2003، صفحة 37)

2.2 . أطراف التأمين: (جبرا، 2015، الصفحات 61-62)

- عقد التأمين: هو الوثيقة التي تصدرها مؤسسة التأمين حيث يشمل العناصر الرئيسية لعملية التأمين من المؤمن (شركة التأمين)، المؤمن له (أو المستفيد) و قسط التأمين كذلك فترة التأمين و مبلغ التأمين المتفق عليه.
- وثيقة التأمين: يقصد بها الصك الذي يثبت البيانات التعاقد و الشروط المتفق عليها، و كل ما يتعلق بالعملية التأمينية و الوارد بالعقد.
- المؤمن (شركة التأمين): هو الطرف الذي يتلقى الأقساط و يلتزم بموجها بدفع التعويض عن الخسائر عند وقوع الخطر المؤمن منه.
- المؤمن له: أو بما يسمى صاحب وثيقة التأمين هو الطرف الذي يعقد مع شركة التأمين و يدفع الأقساط الدورية لها.

- المستفيد: قد يكون المستفيد هو نفس المؤمن له أو شخصا آخر يحدده المؤمن له مقدما حيث يستحق مبلغ التعويض عن الخسائر الناتجة من وقوع الخطر المؤمن منه.
- مبلغ التأمين: هو المبلغ الذي يتعهد المؤمن بدفعه للمؤمن له أو المستفيد في حالة وقوع الخطر، حيث يمثل الحد الأقصى للتعويض.
- فترة التأمين: تمثل الفترة التي يسري من خلالها العقد و تنتهي بانتهائه.

3.2 شروط الواجب توفرها في الخطر القابل للتأمين ضده:

توجد بعض الشروط يجب توفرها في الخطر التي يمكن التأمين ضدها و هي كالتالي: (ناصر، 1998، الصفحات 55-

(56)

- الخطر يكون احتماليا حيث وقوعه لا يكون مستحيلا و بهذا يشكل إسرافا من قبل المؤمن له، و ألا يكون محتما يشكل أعباء كبيرة على المؤمن له لأن شركات التأمين ستحملة أقساطا كبيرة.
- الخطر يتم حدوثه مستقبليا لا أن يكون قد حدث و مضى.
- أن يكون الخطر من الممكن التعبير عنه بالأرقام بحيث يسهل حساب قيمة الخسارة و حساب الأقساط.
- أن لا يكون الخطر حدوثه ناجما عن إرادة المؤمن له لأن ذلك ينفي صفة الاحتمالية.
- ألا يتركز الخطر حدوثه في شخص واحد أو عدد قليل منهم بمعنى خاضعا لقاعدة الأعداد الكبيرة
- ألا يكون الحادث أو الخطر ناجما عن الخطر مادية لا هي معنوية و لا هي عاطفية
- أن يكون من السهل إثبات وقوعه سواء بالطرق العادية أو بواسطة الخبراء المتخصصين في هذا المجال
- لا يجوز التأمين على الأخطار المخالفة للنظام العام أو القانون مثل أعمال التهريب و الاتجار بالمخدرات أو المسروقات.....الخ.

4.2 فوائد التأمين:

تتمثل الخدمة الأساسية للتأمين في تعويض المؤمن له عن الخسائر التي يتعرض لها نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه، حيث يساعد الأفراد و المنظمات على تخطي المشاكل المادية التي من الممكن التعرض لها مثل الإفلاس عن تحقق الأخطار المؤمن ضده.

كما أن التأمين له خدمة أساسية متمثلة في "التعويض"، و تخفيض درجة عدم التأكد" حيث أن شركات التأمين يكون لها القدرة على التنبؤ و توقع الخسارة بصورة أكثر دقة و توزيع تلك الخسارة بدقة على المؤمن لهم في شكل القسط المطلوب من كل فرد منهم.

من حيث زيادة الإنتاج فالتأمين يساعد الأفراد و المنظمات على دخول ميادين جديدة و من أمثلة ذلك قيام بعض التجار السيارات ببيع السيارات بالأقساط لأن هناك تأمين على هذه الأخيرة لصالح هذا التاجر يضمن حقه في حالة وقوع الخطر. أما من ناحية خلق رؤوس الأموال فشركات التأمين تمول قطاعات الصناعة و التجارة و الزراعة و استثمارات أخرى عن طريق المساهمة بشكل مباشر في هذه المشاريع، تقوم باستيفاء الأقساط من مجموع المؤمن لهم و بهذا تستفيد من حصيلة الأموال التي تتجمع لديها. (سلام و شقري، 2007، صفحة 92)

5.2 المبادئ القانونية لعقد التأمين:

تخضع مبادئ التأمين لبعض المبادئ إذ منها فقط لكافة عقود التأمين ثلاثة و هي: (عريقات و عقل، 2008، صفحة 72)

- مبدأ منتهى حسن النية
 - مبدأ المصلحة التأمينية
 - مبدأ السبب القريب
- أما الثلاثة الأخرى فهي للتأمينات العامة فقط و هي كالتالي:
- مبدأ التعويض
 - مبدأ المشاركة
 - مبدأ الحلول

و يمكن شرحها كالتالي:

- مبدأ منتهى حسن النية: يقضي هذا المبدأ بتوخي حسن النية لكلا طرفي التعاقد بعدم الإدلاء ببيانات غير صحيحة أو من شأنها التضليل، فإذا أخل أحد طرفين بهذا المبدأ فالعقد يصبح باطلاً أو قابلاً للبطلان.
- مبدأ المصلحة التأمينية: إن مبدأ المصلحة التأمينية يقضي أن يكون للمستأمن مصلحة مشروعة أو مادية تعود عليه من بقاء الشيء موضوع التأمين دون تلف أو خسارة أو له فائدة مادية من بقاء الشخص المطلوب التأمين على حياته على قيد الحياة. (منير، صفحة 75)
- مبدأ السبب القريب: يتضمن هذا المبدأ أن المؤمن يلتزم بدفع تعويض للمؤمن له إذا كان الخطر المؤمن منه هو السبب القريب لا السبب البعيد لحدوث الخسارة و هنا لا يقصد بكلمة القريب في الزمن و إنما المقصود بها القريب في السبب. و يقصد بالسبب القريب السبب الفعال الذي أدى في وقوع الخسارة أي السبب الذي يحرك الآخر، و تنسب إليه وقوع الخسارة. (ربه، 2006، صفحة 387)
- مبدأ المشاركة: ينص هذا المبدأ إذا قام المؤمن له بالتأمين لدى شركات التأمين على نفس الشيء و نفس الخطر و نفس المدة و كانت المصلحة التأمينية واحدة فيها، و كانت جميعها سارية المفعول وقت حدوث الخطر فإنه جميع شركات التأمين تشارك في دفع قيمة التعويض للمؤمن له حسب حصتها في مبلغ التأمين. (بكر، 2009، صفحة 149)

- مبدأ التعويض: إن مبدأ التعويض يقضي بإعادة الحال لما كانت عليه قبل وقوع الخطر، حيث يستوجب المؤمن له على تعويض يعادل قيمة الخسارة المادية الفعلية التي لحقت به، بشرط أن لا يفوق ذلك مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد. حيث يمكن تعويضه نقداً أو إصلاح الشيء المؤمن عليه بعد خصم قيمة الاستهلاك. (مختار، 2005، صفحة 77)
- مبدأ الحلول في الحقوق: يقضي هذا المبدأ أن للمؤمن الحق في الحلول محل المؤمن له في مطالبة المتسبب في حدوث الخطر المؤمن منه و تحقق الخسائر المادية في حدود مبلغ التعويض المدفوع للمؤمن له، حيث أن المؤمن له يحصل على مقدار التعويض إلا مرة واحدة دون تكرار. (الهانسي، 1993، صفحة 122)

3. تاريخ التأمين في الجزائر

- عملت فرنسا على إنشاء وكالات تأمين فرنسية و نظمت عملية التأمين في الجزائر بوضعها نصوص قانونية من بينها المرسوم التشريعي عام 1939 المتعلق بمحاسبة التأمينات و قانون التأمينات على المؤسسات الاستشفائية العمومية و قانون التأمين الاجتماعي عام 1943، و القانون الصادر في عام 1946 الخاص بتأمين بعض الشركات الخاصة بالتأمين و صناعة التأمين. (سيد، 2015، صفحة 27) التأمين على المحلات العمومية بمقتضى أمر المؤرخ في 04 أوت 1945.... الخ
- في فترة الاستقلال تميزت بالعديد من المراحل إلى غاية الإصلاح المطبق سنة 1995 و المتعلق بنشاط التأمين في الجزائر.
- المرحلة الأولى: تبدأ من القانون الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 القاضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال، ما نجم عن هذا القانون هو استمرار تطبيق النصوص الفرنسية على التأمين، خاصة النصوص التي تتعلق بتنظيم عقد التأمين الوارد في القانون المؤرخ في 18 جويلية 1930 و مختلف النصوص المكملة و المعدلة له.
 - أما القانون الذي ظل ساريا في الجزائر هو القانون المؤرخ في 27 فيفري 1958 و يظهر أن عقد التأمين خلال تلك الفترة كان خاضعا إلى قواعد واردة في نصوص خاصة. (مصعب و صديقي، 2016، صفحة 346)
 - المرحلة الثانية: تميزت هذه الفترة بصدر القانون المؤرخ في 08 جوان 1963 المتضمن إلزامية مراقبة و حراسة جميع شركات التأمين العاملة بالجزائر، و إخضاعها إلى طلب الاعتماد للممارسة نشاطها من الوزارة المالية. (بوعلام و فكاشة، 2019، صفحة 57)
 - المرحلة الثالثة: الأمر 127-66 صدر عام 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لعمليات التأمين و إعادة التأمين، الذي ورد في مادته الأولى " من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين للدولة" ولهذا الغرض أنشأت الدولة مؤسسات تأمين جزائرية تحتكر النشاط أهمها: (الجزائرية، الأمر رقم 127-66 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين، 1966، صفحة 03)
 - الشركة الجزائرية للتأمين (SAA): وهي شركة جزائرية مصرية أنشأت بعد الاستقلال؛
 - الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛
 - الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): وينحصر دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية، لدى شركات أجنبية قادرة على ضمان هذه المخاطر؛
 - الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT)؛
 - وكلها شركات ذات طابع تجاري، إضافة إلى شركات مدنية مثل:
 - التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة؛
 - الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي؛

زناخي فوزية

- المرحلة الرابعة: في سنة 1995 عرف قطاع التأمينات نظاما جديدا بصدور الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25/01/1995 الذي ألغي في مادته 278 جملة القوانين ذات صلة الاحتكار (الجزائرية، الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، 1995، صفحة 36)، و اعتماد نظام جديد يفتح المجال للقطاع الخاص ليصدر في 20/02/2006 القانون رقم 04-06 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 و المتعلق بالتأمينات و الذي شمل بعض التغييرات من أهمها التأمينات على الأشخاص و الرسملة و كذا تأمين الكفالة، و كذلك حسب المادة 209 تنشأ لجنة إشراف على التأمينات التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية. كما شمل التعديل الخبراء و محافظو العواريات و الإكتواريون فحسب ما جاء في المادة 271 "للقيام بمهامهم في شركة التأمين، يجب أن يكون الخبراء و محافظو العواريات و الإكتواريون معتمدين من طرف جمعية شركات التأمين و مسجلين في القائمة المفتوحة لهذا الغرض". (الجزائرية، 2006، صفحة 03)

1.3. مؤشرات عامة حول السوق الجزائري:

من خلال الجدول سيتم توضيح تطور إجمالي الأقساط و محاولة إعطاء بعض التحاليل.

الجدول رقم (01): المؤشرات العامة حول السوق الجزائري

السنة	سعر الصرف	إجمالي الأقساط (بالمليار دينار جزائري)	إجمالي الأقساط (بالمليون دولار أمريكي)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	معدل الإنفاق الفردي على التأمين	نسبة التأمين في الناتج القومي الخام
2017	110.97	122111314239	1,223.05	41	29.84	0.72
2018	116.59	138957868825	1,191.85	42	28.38	0.68
2019	119.36	146341079611	1,226.05	43	28.51	0.72
2020	132.19	137466901971	1,039.92	44	23.63	0.53

المصدر: التأمين العربي، تقرير عن سوق التأمين الجزائري 2020-2030، مجلة دورية متخصصة، الأمانة العامة للاتحاد العربي للتأمين، العدد

150، سبتمبر 2021، ص 28

يتضح من خلال الجدول أنه في سنة 2020 بلغ إجمالي الأقساط 137,466.90 مليار دينار جزائري مقابل 146,341.08 مليار دينار جزائري عام 2019 و في سنة 2018 بلغ الإجمالي 138,957.87 مليار دينار جزائري.

2.3. توزيع أقساط التأمين حسب الفروع:

الجدول الموالي يوضح توزيع أقساط التأمين حسب الفروع:

الجدول رقم (02): توزيع أقساط التأمين حسب الفروع لعام 2020 مقارنة بعامي 2019 و 2018:

العملة: مليار دينار جزائري

الفروع	2018	2019	2020	نسبة التطور /2018 2019	نسبة التطور /2019 2020
تأمين المركبات	69,033.59	69,195.08	62,805.52	0.2	-9.2

التحولات الاقتصادية والقانونية في التأمين الجزائري

1.3	10.8	52,368.90	51,698.67	46,660.88	تأمينات الحريق و المسؤولية
17.8	8.5	2,207.91	2,684.52	2,473.98	التأمين الزراعي
15.1	10.3	11,957.01	14,101.89	12,788.89	تأمين الأفراد (تأمينات الحياة)
-5.1	9	6,047.82	6,374.76	5,847.15	تأمين النقل
-6.1	5.3	137,466.90	146,341.08	138,957.87	إجمالي الأقساط

المصدر: التأمين العربي، تقرير عن سوق التأمين الجزائري 2020-2030، مرجع سابق ذكره، ص 29

من خلال الجدول أعلاه بلغ إجمالي الأقساط 138,957.87 مليون دينار لسنة 2018 حيث ارتفع إلى 146,341.08 مليون دينار لسنة 2019 بمعدل تطور 5.3 إلا أنه تراجع إلى 137,466.90 مليون دينار لسنة 2020 (نسبة التطور -6.1) و هذا التباين يعكس مدى هشاشة بعض فروع التأمين أمام التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤكد على أهمية تنويع المنتجات و تحسين مرونة المالية للشركات.

3 توزيع مطالبات التأمين (التعويضات) حسب الفروع:

وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): توزيع مطالبات التأمين (التعويضات) حسب الفروع لعام 2020 مقارنة بعامي 2019 و 2018:

العملة: مليار دينار جزائري

الفروع	2018	2019	2020	نسبة التطور 2019/2018	نسبة التطور 2020/2019
تأمين المركبات	45,612.55	55,185.54	42,311.73	20.9	-23.3
تأمينات الحريق و المسؤولية	12,933.29	14,342.87	11,984.95	10.9	-16.4
التأمين الزراعي	1,127.08	1,192.96	2,030.64	5.8	70.2
تأمين الأفراد (تأمينات الحياة)	3,611.48	4,633.82	5,809.88	28.3	25.4
تأمين النقل	2,461.90	1,684.67	6,227.71	-28.6	254.2
إجمالي المطالبات	67,949.19	84,799.46	70,210.67	24.8	-17.2

المصدر: التأمين العربي، تقرير عن سوق التأمين الجزائري 2020-2030، مرجع سابق ذكره، ص 30

نلاحظ من خلال الجدول أن تأمين المركبات بلغ أكبر حصة من الأقساط بين جميع الفروع حيث بلغت 45,612.55 لسنة 2018 و ارتفعت إلى 55,185.45 مليار دينار لسنة 2019 في حين انخفضت إلى 42,311.73 مليار دينار لسنة 2020 و هذا ما يعكس تأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي و حركة المركبات مما أدى إلى انخفاض من عمليات التأمين.

بالنسبة لتأمين الحريق و المسؤولية شهد ارتفاعا طفيفا من 12,933.29 مليار دينار لسنة 2018 إلى 14,342.87 مليار دينار لسنة 2019 في حين انخفض إلى 11,984.95 مليار دينار لسنة 2020، هذا ما يفسر الاستقرار النسبي مع تقلب طفيف بسبب تغيرات المخاطر الاقتصادية أو مشاريع البناء.

فيما يخص القطاع الزراعي فنلاحظ بأن هناك نموا مستمرا حيث ارتفع من 1,127.08 مليار دينار لسنة 2018 إلى 2,030.64 مليار دينار لسنة 2020 بنسبة تطور 70.2 هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بهذا القطاع ضد المخاطر المناخية أو الكوارث.

أما تأمينات الحياة فهناك ارتفاع ملحوظ من 3,611.48 مليار دينار لسنة 2018 إلى 5,809.88 مليار دينار في سنة 2020 أي زيادة بنسبة تطور 25.4، هذا ما يدل على زيادة الوعي المالي لدى الأفراد.

فيما يخص تأمين النقل فقد شهد بيانات متقلبة من 2,461.90 مليار دينار لسنة 2018 ثم انخفض إلى 1,684.67 مليار دينار لسنة 2019، ثم ارتفع إلى 6,227.71 مليار دينار لسنة 2020.

بالنسبة لإجمالي التعويضات قد بلغت 70,210.67 لسنة 2020 مليار دينار جزائري (531.13 مليون دولار أمريكي) مقابل 84,799.46 مليار دينار جزائري (710.45 مليون دولار) لسنة 2019، في حين قد بلغت 67، 949.19 مليار دينار (58280 مليون دولار) لسنة 2018.

2.3 تطور نشاط التأمين (الأقساط / المطالبات) خلال خمس السنوات:

الجدول الموالي يوضح تطور نشاط التأمين خلال خمس السنوات:

الجدول رقم (04): تطور نشاط التأمين (الأقساط / المطالبات) خلال خمس السنوات

العملة: مليار دينار جزائري

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الأقساط	119,192.18	126,168.97	12,788.89	132,239.19	11,956.01
التأمين ضد الأضرار (غير الحياة)	11,461.28	3,205.13	12,788.89	14,101.89	125,509.89
التأمين الشخصي (الحياة)	32,553.45	126,168.97	12,788.89	132,239.19	11,956.01
التأمين ضد الأضرار (غير الحياة)	11,461.28	3,205.13	12,788.89	14,101.89	125,509.89
التأمين الشخصي (الحياة)	32,553.45	126,168.97	12,788.89	132,239.19	11,956.01

المطالبات	63,820.31	3,098.55	125,239	33,000	64,337.71	3,611.48	80,165.63	4,633.82	64,400.79	5,809.88
-----------	-----------	----------	---------	--------	-----------	----------	-----------	----------	-----------	----------

المصدر: التأمين العربي، تقرير عن سوق التأمين الجزائري 2020-2030، مرجع سابق ذكره، 30

من خلال الجدول نلاحظ عند مقارنة الأقساط بالمطالبات خلال الفترة 2016-2020، يظهر أنّ الأقساط تحافظ عادة على مستوى أعلى من المطالبات، ما يعكس قدرة شركات التأمين على تغطية المخاطر وتحقيق هامش ربح معقول. بلغت الأقساط ذروتها عام 2019 في التأمين ضد الأضرار (غير الحياة)، عند 132,239 مليار دج، بينما كانت المطالبات أقل بكثير عند 80,165 مليار دج، ما يعكس نسبة خسارة مقبولة. أما التأمين على الحياة، فالأقساط أقل بكثير من الأقساط ضد الأضرار، والمطالبات تبقى منخفضة نسبياً، ما يدل على انخفاض المخاطر وسهولة إدارة التعويضات. يوضح الجدول أنّ السوق يميل إلى الاستقرار نسبياً، فالأقساط عادة تفوق المطالبات، مما يضمن استدامة شركات التأمين وقدرتها على مواجهة الالتزامات المستقبلية.

3.2. التأمين التكافلي:

تعتبر شركة السلامة للتأمينات الوحيدة التي تمارس هذا النوع من التأمين فهي أحد فروع مجموعة السلامة- شركة العربية الإسلامية للتأمين - و الجدول الموالي يوضح توزيع أقساط التأمين التكافلي حسب الفروع.

الجدول رقم (05): توزيع أقساط التأمين التكافلي حسب الفروع للعام 2019 مقارنة بعامي 2018 و 2017:

العملة: مليار دينار جزائري

الفروع	2017	2018	2019	نسبة التطور 2018/2017	نسبة التطور 2019/2018
تأمين المركبات	3,448.54	3,428.77	3,620.85	-0.6	5.6
تأمين الحريق	664.53	709.22	798,171.27	6.7	12.5
تأمينات الهندسي	345.27	589.24	346,818.33	70.7	-14.1
تأمينات الحوادث (باستثناء الطبي)	182.83	203.85	200,099.08	11.5	-1.8
تأمينات البحري	50.13	57.55	64,744.19	14.8	12.5
تأمينات أخرى	116.32	169.53	346,384.54	45.7	104
تأمينات الأفراد (تأمينات الحياة)	94.79	-	12.190	-	-
إجمالي الأقساط	4,807.71	5,158.15	5,377.08	7.3	4.2

المصدر: التأمين العربي، تقرير عن سوق التأمين الجزائري 2020-2030، مرجع سابق ذكره، 30

زناخي فوزية

من خلال الجدول يتضح أن لتأمين المركبات، وهو الفرع الأكبر تقليدياً، حيث سجل تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.6% بين 2017 و2018، قبل أن يرتفع مجدداً بنسبة 5.6% في 2019، ما يعكس استقرار الطلب مع تقلبات طفيفة بسبب عوامل اقتصادية أو تنظيمية.

بينما تأمين الحريق شهد نموا ملحوظا حيث ارتفعت الأقساط من 664.53 مليار دج في سنة 2017 إلى 798,171.27 مليار دج في سنة 2019، بنسبة 12.5% بين 2018 و2019، مما يشير إلى زيادة الاهتمام بتأمين الممتلكات وحماية الاستثمارات من المخاطر الطبيعية أو الصناعية.

بالمقابل حقق فرع تأمينات الهندسي نمواً كبيراً جداً بنسبة 70.7% بين 2017 و2018، لكنه انخفض لاحقاً بنسبة 14.1% في 2019، ما يعكس طبيعة هذا الفرع الحساسة للمشاريع الكبيرة والمتقلبة.

أما تأمينات الحوادث (باستثناء الطبي) وتأمينات البحري أظهرت نمواً معتدلاً، مع نسب تتراوح بين 1.8% و14.8%، ما يدل على استقرار هذه الفروع وصغر حجمها مقارنة بالفروع الكبرى.

شهدت التأمينات الأخرى ارتفاعاً كبيراً من 116.32 مليار دج في سنة 2018 مقابل 169.53 مليار دج في سنة 2018 مقابل 346,384.54 مليار دج في سنة 2019، أي أكثر من ضعف الحجم السابق، ما يعكس توسعاً في المنتجات المتخصصة أو زيادة الطلب على تغطيات جديدة غير تقليدية.

بالنسبة لتأمينات الأفراد (الحياة) سجل نمو منخفض نسبياً، ما يدل على أن هذا الفرع ما يزال محدود الوزن في السوق الجزائري مقارنة بتأمينات غير الحياة.

في حين بلغ إجمالي أقساط التأمين التكافلي 5,377.08 مليار دينار سنة 2019 مقابل 5,158.15 مليار دينار سنة 2018 مقابل 4,807.71 مليار دينار سنة 2017 ما يدل على توسع نشاط التأمين في السوق الجزائري

2.3 الأكبر خمس شركات في السوق لعام 2019 :

الجدول رقم (06): الأكبر خمس شركات في السوق للعام 2019

اسم الشركة	تطور أقساط التأمين (مليار دج)		الحصص السوقية
	إجمالي الأقساط 2018	إجمالي الأقساط 2019	
الوطنية للتأمين وإعادة التأمين	27,953,960.000	29,336,377,000	20.05
الجزائرية للتأمينات	24,125,610.000	24,589,110,000	16.80
الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين	15,195,069.000	15,365,095,000	10.50
كاش للتأمينات	9,576,622,472	12,785,134,740	8.74
سلامة للتأمينات	5,158,146,472	5,377,083,474	3.67
المجموع	82,009,407,826	87,452,800,214	59.76

المصدر: التأمين العربي، تقرير عن سوق التأمين الجزائري 2020-2030، مرجع سابق ذكره، 31

تعتبر شركة السلامة للتأمينات التأمين التكافلي الوحيدة في الجزائر التي تمارس هذا النوع من التأمين، فهي إحدى فروع مجموعة سلامة - شركة العربية الإسلامية للتأمين - إحدى مجموعات التكافلية منذ إنشائها عام 1979 في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أن الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين تتصدر السوق بحصة تبلغ 20.05% في 2019، مع زيادة في إجمالي الأقساط من 27.95 مليار دج في 2018 إلى 29.34 مليار دج، ما يدل على نمو مستدام وقدرة على جذب العملاء والحفاظ على حصتها السوقية.

تلها الشركة الجزائرية للتأمينات بحصة سوقية 16.8%، حيث سجلت زيادة طفيفة في الأقساط من 24.12 مليار دج إلى 24.59 مليار دج، ما يعكس استقراراً في الأداء مع منافسة قوية في السوق. أما الجزائرية للتأمينات وإعادة التأمين، فحافظت على حصة متوسطة تبلغ 10.5%، مع نمو متواضع في الأقساط، مما يشير إلى نشاط ثابت نسبياً رغم المنافسة.

بالمقابل كاش للتأمينات حققت نموا ملحوظا في الأقساط من 9.57 مليار دج سنة 2018 إلى 12.78 مليار دج سنة 2019 ما يعكس توسعاً سريعاً ومكاسب تنافسية واضحة، إلا أن حصتها السوقية ما تزال أقل من 10%. بينما سلامة للتأمينات شهدت نمواً طفيفاً من 5.16 مليار دج إلى 5.38 مليار دج بحصة سوقية قدرت 3.67%، ما يشير إلى أن نشاطها محدود وتأثرها بالمنافسة في السوق.

ارتفع المجموع الكلي للأقساط من 82 مليار دج في 2018 إلى 87.45 مليار دج في 2019، مع حصة سوقية بنسبة 59.76%، وهو مؤشر إيجابي على توسع سوق التأمين الجزائري وزيادة الوعي بأهمية التأمين سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. ويشير توزيع الحصص السوقية إلى أن السوق مركز إلى حد كبير بين الشركات الكبرى، بينما توجد فرصة للنمو للشركات الصغرى من خلال تنويع المنتجات وتحسين الخدمات.

5. خاتمة:

شهد قطاع التأمين الجزائري العديد من التحولات و التطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و ذلك بموازاة مع طبيعة الأنظمة و المناهج و السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد و بعد اتجاه الدول المتقدمة نحو العولمة المالية بما فرضته من تعديلات على مستوى القوانين و التشريعات لتشمل الدول النامية، كان من بينها الجزائر التي تخلت عن الاقتصاد المخطط بعد ما تأكد فشله، حيث عملت على إزالة مختلف الحواجز أمام حرية دخول و خروج عوامل الإنتاج.

فسوق التأمين الجزائري مر بعدة مراحل تاريخية أهمها:

- مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي قام بإدخال التأمين و قانون التأمين،
- مرحلة الاستقلال و التي تبعها إنشاء شركات الوطنية: CCR و CAAR, SAA, CAAT.
- مرحلة التخصص تميزت هذه المرحلة بأن تخصص شركة الوطنية للتأمين في السيارات و الجزائرية للتأمينات في النقل، الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين في باقي الفروع.

تظهر أهم ملاح تباطؤ النمو في قطاع التأمين الجزائري في الاقتصار على المنتجات التقليدية منها التأمين الإلزامي المفروض قانونا على السيارات و الاعتماد عليها في تحقيق الجزء الأكبر من مبيعاتها و مداخيلها و هذا يتأثر بحركة استرداد السيارات و بالمنافسة الشرسة، على غرار تأمينات الأشخاص التي تمثل نسبتها أقل من 10 فقط من بنية السوق، في حين تمثل نسبة 58 في العالم من إجمالي الأقساط الصادرة عام 2016

تمركز السوق بشكل كبير 60 مع الخمس شركات الكبرى حيث شكل تحديا للشركات الخاصة التي تأسست في السنوات الأخيرة و لم تستطع أخذ حصة كبيرة في السوق.

و حسب القانون الجديد 2021 الذي من المفترض أن يشجع على التكافل إلا أنه لم يصل للمستوى المطلوب. و لهذا وجب على الجهات المسؤولة أن تأخذ مستقبل التأمين قرارات و تنتهج سياسات لتوسيع نطاق التأمين في الجزائر و لكن ليست بالتأمينات الإجبارية أو شبه الإجبارية.

و في الختام يبقى سوق الجزائري بالنظر إلى عدد سكان و متوسط أعمارهم، و الموارد و الإمكانيات التي تزخر بها سوق واعدة و الرهان عليه يكون على المتوسط و البعيد و باستراتيجية تتظافر فيها جهود جميع الأطراف ذات العلاقة بالعملية التأمينية.

6. توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات:

- ضرورة مواصلة تحديث القوانين المنظمة لقطاع التأمين في الجزائر لمواكبة المعايير الدولية و ضمان حماية حقوق جميع الأطراف.
- تشجيع شركات التأمين على تطوير منتجاتها بما في ذلك التأمين الرقمي و الزراعي.
- تسريع رقمنة قطاع التأمين داخل شركات التأمين لتحسين الخدمات و تسهيل الإجراءات.
- تكوين الموارد البشرية في مجال التأمين، خاصة الجوانب القانونية و التقنية لمواكبة التغيرات الحديثة.

7. المراجع

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه. (2006). *الرياضة و التأمين*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
2. أسامة عزمي سلام، و نوري موسى شقري. (2007). *إدارة الخطر و التأمين* (الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1995). الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات. (13) الجزائر
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1966). الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين. (43)، الجزائر.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2006). القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 95/07 المتعلق بالتأمينات. (15)
6. بالي مصعب، و مسعود صديقي. (2016). *تطور قطاع التأمين في الجزائر. رؤى اقتصادية* (11).
7. حربي محمد عريقات، و سعيد جمعة عقل. (2008). *التأمين و إدارة الخطر* (الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر.
8. سالم رشدي سيد. (2015). *التأمين المبادئ و الأسس و النظريات* (الطبعة الأولى). عمان: دار راية للنشر و التوزيع.
9. عبد اللطيف محمود آل محمود. (1993). *التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية* (الطبعة الأولى). لبنان: دار النفائس.
10. عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم. (2003). *عقد التأمين حقيقته و مشروعيته دراسة مقارنة* (الطبعة الأولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
11. عبوي زيد منير. *إدارة التأمين و المخاطر* (الطبعة الأولى). عمان: دار كنوز المعرفة.
12. عيد أحمد أبو بكر. (2009). *إدارة الخطر و التأمين*. الأردن: دار اليازوري.

13. كمال محمود جبرا. (2015). *التأمين وإدارة الخطر* (الطبعة الأولى). عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
14. لونيبي بوعلام، وسفيان فكارشة. (2019). تطور قطاع التأمينات في الجزائر. *الجزائرية للأداء الاقتصادي* (04)، 57.
15. محمود جودت ناصر. (1998). *إدارة الأعمال التأمين بين النظرية والتطبيق* (الطبعة الأولى). عمان: دار مجدلاوي للنشر.
16. مختار محمود الهانسي. (1993). *مقدمة في التأمين*. الإسكندرية: دار الجامعية.
17. نعمات محمد مختار. (2005). *التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.